

الطريق إلى المستقبل

أصبحت حوكمة المياه الفعالة عنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويتطلب تحقيق الأمن المائي تقدير القيمة الحقيقية للمياه - بما في ذلك التكاليف الاجتماعية، والبيئية، والمالية، بالإضافة إلى تبني مناهج جديدة. ويمكن أن يساعد تحليل فعالية التكاليف على تحديد الاستراتيجيات الأكثر قدرة على مواجهة أزمة المياه المتصاعدة، كما أنه من الضروري أيضاً التحول من إدارة الإمدادات إلى إدارة الطلب. ولذلك، ينبغي أن تتطوي آليات صنع القرار على أسس الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، والتكامل، والمساءلة، والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة. ويترسخ مفهوم حوكمة المياه الفعالة عبر خمسة أسس: الكفاءة، والاستدامة الاقتصادية والبيئية، والاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة والجمهور، والالتزام بالقيم الأخلاقية والمنووبة.

نحو حوكمة مياه فعالة ومستدامة

العام والخاص. يمكن لمقاربة فعالية التكلفة أن تقيم وتوجه السياسة نحو الأمن المائي حتى تضمن المنطقة العربية سبل عيش مواطنيها (الشكل 1.6).

فلا بد من تحول كبير في سياسات إدارة المياه مع التركيز على المحافظة على موارد المياه، وإدارة الطلب لتأمين إمدادات المياه على المدى الطويل بالتزام مع تلبية المعايير الدقيقة للاستدامة الاجتماعية الاقتصادية، والمالية، والبيئية، ومتطلبات الصحة العامة. ويمكن للمبادئ الإرشادية والتوصيات التالية ذكرها أن تساعد على تحقيق حوكمة المياه الفعالة في المنطقة العربية.

إعادة توجيه السياسات

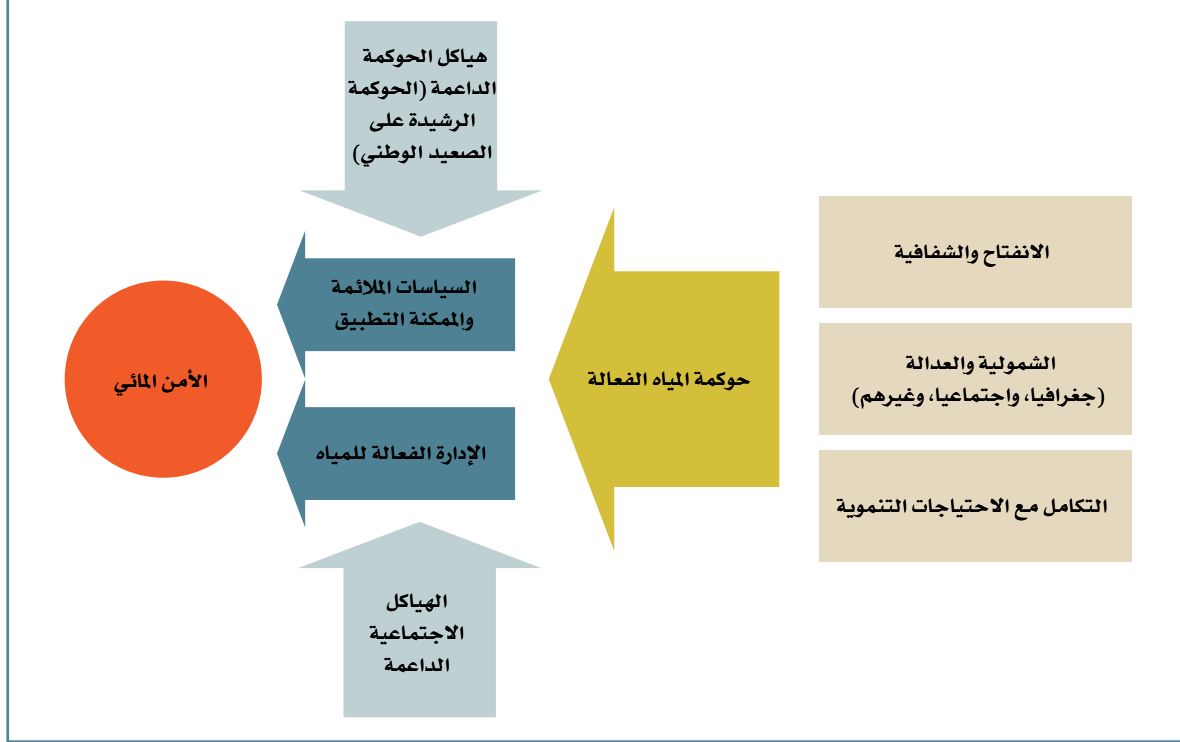
أدى تطبيق استراتيجيات إدارة المياه وفقاً لأسلوب تأمين الإمدادات، بدون الاهتمام الكافي بكفاءة الاستخدام والتخصيص، إلى أنماط استهلاكية للمياه غير مستدامة؛ كما أعاق غياب الشفافية، والمشاركة، والإرادة السياسية عملية تطبيق السياسات.

وتمر المؤسسات السياسية الوطنية والإقليمية بفترة تغير

تتعامل حوكمة المياه المستدامة والفعالة مع القطاع المائي كجزء من إطار أكبر يسعى لبلوغ التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية وبالتالي فهو يؤثر في القطاعات الأخرى والسياق العام ويتأثر بها.

ويمكن أن يصبح قطاع المياه من عوامل التغير لأنظمة الحوكمة السائدة. وحيث أن المياه تلعب دوراً محورياً في سبل العيش والصحة وجميع الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية تقريباً، فإن من السهل دعم إجراء الإصلاحات في القطاع المائي على المستويين الحكومي والعام.

وينبغي إرساء الآليات التي تسمح بالمشاركة الفعالة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين (مثل جمعيات مستهلكي المياه) في عملية صياغة سياسات حوكمة المياه واستراتيجياتها، وتطبيقها، ومراقبتها. وهناك مقاربات عديدة يمكن طرحها مثل اللامركزية ونقل المسؤولية والسلطة إلى الجماعات المحلية، فضلاً عن صياغة الأطر القانونية الهادفة إلى زيادة قدرات المشاركة بين القطاعين



المصدر: فريق التقرير.

- مستمر حاليا بهدف زيادة إمكانية التغيير في حوكمة المياه. ويجب أن يقترن التحول بنظام أكثر مرونة وتكيفاً لإدارة شؤون المياه بالنمو والتنوع الاقتصادي، فضلاً عن أن هذا التحول الهادف إلى تحسين إصلاحات سياسات المياه لن يتحقق إلا من خلال تحسين المساءلة وغيرها من آليات الحوكمة داخل القطاع المائي وخارجه. وتضم التوصيات الرئيسية ما يلي:
 - تطوير استراتيجيات وسياسات المياه من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مسؤولي الحكومة، والسياسيين، وجمعيات مستهلكي المياه، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص؛
 - امتلاك الإرادة السياسية القوية، والإحجام عن تسييس التنافس على الموارد؛
 - تطوير نظم الحوكمة التوزيعية مع الأخذ في الاعتبار السياق المحلي، والبعد عن الحوكمة الهرمية التقليدية، والحوكمة التي يوجهها السوق؛
 - تعزيز الثقافة الديمقراطية القائمة على المساءلة، والشفافية، والإرادة السياسية؛
 - ربط سياسات إدارة المياه واقتصادياتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
 - التخطيط لتحقيق الإدارة والحوكمة المتعاونة في ضبط الموارد المائية المشتركة والجارية عبر الحدود بين جميع البلدان المتشاطئة.
- الإصلاح المؤسسي**
- تخضع هيكل الحوكمة المائية في البلدان العربية إلى الإصلاح لتطوير كفاءة القطاع في تقديم الخدمات، والتغطية، والتوجه للعمل، وعدالة التوزيع. وتقدم مصر، والأردن، والمغرب، وتونس أمثلة ناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يشمل الإصلاح المؤسسي - الذي يعمل على القوانين، واللوائح التنظيمية، والأحكام القضائية، والتدابير التنظيمية، والأعراف، والأسواق، والأدوات الاقتصادية والمالية - بناء القدرات، وفعالية التنسيق، والمساءلة والشفافية، والرصد والتقييم، والإصلاح التشريعي وتطبيق القانون. وتضم التوصيات الرئيسية البنود التالية:
- إنشاء مجالس مياه عليا لإعداد سياسات المياه، والتنسيق بين مؤسسات المياه الأخرى؛
 - توجيه الاهتمام نحو الموارد البشرية والقصور في المهارات عن طريق بناء القدرات، والتدريب، والتطوير التنظيمي؛

- تطوير ودعم عملية صنع القرار الكفاء والملائم، والتنسيق بين الكيانات المنظمة وداخلها؛
- بث روح المسؤولية المشتركة، وشعور الملكية والمساءلة؛
- دعم تشكيل الشراكات والشبكات التعاونية بين أصحاب المصلحة المختلفين، والمؤسسات ذات الصلة بإدارة المياه، بما في ذلك مراكز الأبحاث، والمؤسسات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والمزارعين والمنظمات والاتحادات الزراعية، والهيئات الحضرية والزراعية؛
- التعامل مع المنافسة بين الوكالات - خاصة المنافسة على الميزانيات والموارد الأخرى - عبر تنسيق السياسات والأدوار والمسؤوليات، وإعدادها إعداداً دقيقاً؛
- تأسيس آليات الرصد، والمراجعة، والتقييم المتعلقة بسياسات المياه واتخاذ القرار على جميع المستويات (صياغة وتطبيقاً)؛ وينبغي أن يشارك في إقامتها مختلف أصحاب المصلحة، والباحثون، ووسائل الإعلام؛ وينبغي أن تضم تلك الآليات توفير بيانات المياه والإحصاءات الحديثة، وتطوير مؤشرات الأداء ومراقبتها، ودمج الحوافز مع مؤشرات الأداء والكفاءة.
- ضرورة ألا يتهرب راسمو السياسات من مسؤولية تطبيقها، وضمان الوصول للقدرات والتمويل الكافيين للتطبيق الفعال؛ وينبغي أن تُعدل السياسات عند انتقالها للمستويات المحلية بهدف التطبيق المطلق؛
- ضرورة ضبط كل بلد للمؤشرات والبيانات المتسقة مع أولوياتها؛ ويمكن لنظام رصد إقليمي أن يساهم في تحسين إدراك المشكلات المشتركة، ويشجع على الوصول لحلول تعاونية.

مواجهة قصور التشريعات وضعف تطبيقها

التمكين

يناط بالجهات الفاعلة الالتزام بأدوارها، وحقوقها، ومسؤوليتها في ظل المصالح المتضاربة في كثير من الأحيان¹. وانتشرت اليوم المجتمعات المحلية لأصحاب المصلحة، وجمعيات المستهلكين في مصر، والأردن، وليبيا، والمغرب، وعمان، وتونس، واليمن. ولذلك، أصبح إدراج جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المناقشة الخاصة بتوزيع موارد المياه شأنًا مهمًا لحوكمة المياه الرشيدة. وتضم التوصيات الرئيسية ما يلي:

- دعم وتسهيل تأسيس جمعيات مستهلكي المياه، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المهتمين بالشأن المائي؛
- تأسيس مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة بالقطاع المائي، ودعمها، وبالأخص الأبحاث المرتبطة بالموارد المالية، وأولويات البحث، والروابط مع منابر صنع القرارات؛
- إنشاء منديات الحوار التي تثير القضايا المائية في المناقشات السياسية الحالية، وأولويات الأجناس الوطنية؛
- ضمان الحقوق القانونية في الإطلاع على المعلومات، والمشاركة العامة في عملية صنع القرار، وتحقيق العدالة في القضايا البيئية، وتوفير التشريعات بناءً على ذلك؛
- إنشاء قاعدة لمجموعة البيانات المحدثة، ومستودع لحفظ المنشورات والإحصاءات الرئيسية المتعلقة بالقطاع المائي وأبعاده المختلفة، حيث يدعم توفير قاعدة بيانات موثوقة، ومتاحة، وعالية الجودة حوكمة المياه الفعالة على المستويات كلها؛
- زيادة الوعي العام من خلال التعليم، وبرامج التدريب، والمبادرات التفاعلية، والوسائل المماثلة؛ ويمكن أن تتناول المواضيع الرئيسية الاستدامة، وكفاءة الاستخدام والمشاركة، والمسؤوليات المشتركة؛ وينبغي إعداد برامج طويلة المدى لزيادة الوعي وفقاً للسياقات المحلية الخاصة.

الاستدامة: رفيق النجاح

من معايير النجاح الرئيسية تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولا يمكن الوصول إلى الاستدامة الاجتماعية بدون تحقيق المساواة والعدالة؛ ولذلك، يجب

على الرغم من تطبيق العديد من البلدان العربية لتشريعات ومقاربات مختلفة بهدف إدارة مواردها المائية النادرة وحمايتها، فإن ما يعيق معظم هذه الجهود هو انعدام الاستجابة المناسبة وضعف التطبيق. ومن ثم، لا يزال التحدي يتمثل في ترسيخ القوانين والتشريعات في سياقات المنطقة الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. ومن الواجب تحديث أو تطوير القوانين والتشريعات الحالية لدعم التدابير المؤسسية وحوكمة المياه. ومن أمثلة التأثير السلبي لضعف تطبيق التشريعات حفر آبار غير قانونية، مما يتسبب في الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية المجهدة بالفعل، أما الأمثلة الأخرى فهي متعلقة بالتلوث والتخلص من المواد الكيميائية بطرق غير قانونية. وينبغي أن تُطبق التشريعات في القطاع المائي من خلال النظام القضائي؛ والأهم من ذلك أن تُطبق عبر بناء الدعم العام، ومشاركة أصحاب المصلحة؛ ونشر قصص النجاح

- صياغة سياسة المشاركة الفعالة والجادة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع مستويات الحكومة. ويتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية تقدير فوائد سياسات حوكمة المياه وكلفتها، أما أبعاد الاستدامة الأخرى فتضم المستويات المؤسسية والمالية والمنظمية. وينبغي أن تضع الاستدامة البيئية في الاعتبار الحاجة المستمرة لتوافر المياه أولاً وأخيراً، كما ينبغي أن نوجه اهتماماً خاصاً بترشيد استعمال موارد المياه المتجددة. وينبغي أيضاً أن تراعي حوكمة المياه حماية الموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمحافظة عليها. ومواجهة التنوع والمحافظة على النظم البيئية للأراضي الرطبة، وحماية الواحات من بين الخطوات الأكثر إلحاحاً.
- زيادة التعاون العربي في مجالات تجارة المياه، والغذاء، والطاقة؛ ومن الممكن أن يصبح إقامة سوق عربي مشترك خطوة في هذا المسار؛
- إصلاح قطاع الطاقة، ورفع درجة الوعي بأهمية المياه في القرارات المرتبطة بالطاقة، وصياغة خطط التنسيق والتعاون بين قطاعي الطاقة والمياه؛
- تحقيق التوازن بين قطاعي المياه والطاقة في نظام تحلية المياه؛
- البحث عن مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيا تحلية ومعالجة المياه، الكفاء والموثوق فيها والقابلة للتطور، وتميئتها لمواجهة الطلب في المنطقة بشكل أفضل؛
- دراسة التغير المناخي، وفحص التدابير الممكنة للحد من آثاره أو التكيف معه؛
- تطوير خطط الطوارئ، والتدخل حسب الأولويات لرعاية المناطق الأكثر عرضة والمكتظة بالسكان على وجه الخصوص؛
- صياغة الآليات القانونية لتحديد حقوق المياه وتنظيمها، وتنظيم عملية تخصيصها بين القطاعات وداخلها، ووضع نظم تسمح بحفر الآبار؛
- التشجيع على استخدام مياه الصرف والمجاري بعد التأكد من جودة معالجتها؛
- الاستثمار في تكنولوجيا نقل المياه وأبحاثها، وتوطينها؛ بما في ذلك البحث في موارد المياه غير التقليدية وتجربتها على مستويات منخفضة ولصالح الاستخدامات المحلية.
- مواجهة التحديات وعلاقات الترابط الخاصة بالمياه لا بد أن يبذل جميع أصحاب المصلحة - بمن فيهم متخذو القرار، والمخططون، والمهندسون، والجمهور - جهوداً كبيرة ومستدامة من أجل التخفيف من آثار ندرة المياه وتقلباتها، وضمان وفرتها بكميات وجودة ملائمتين وقتما وأينما يلزم. وينبغي أن يُدرج ضمن الأولويات القصوى عنصر تكيف القطاع المائي من أجل الحد من التأثير الضار على الجماعات الفقيرة والمهمشة، كما أن من الأولويات القصوى أيضاً ضمان تحقيق الاستدامة البيئية والإيكولوجية. ويتطلب التعايش مع ندرة المياه سلوكيات وأعمال مرنة، وتستسمح هذه المرونة باتباع أفضل أساليب إدارة التحديات كالتغير المناخي، والأمن المائي والغذائي، والترابط بين قطاعي الطاقة والماء، وغيرها من التحديات. وترتبط تحديات حوكمة المياه الخاصة ارتباطاً وثيقاً بالسباق العام، وأولويات كل دولة. وتضم التوصيات الرئيسية ما يلي:
- عقد الشراكات مع المنتفعين والقطاع الخاص، والتشجيع على المشاركة في تقديم خدمات المياه بأسلوب يتسم بالحدثة، والدقة في التوقيت، والمراقبة وتقدير الكمية جيداً؛
- زيادة تقديم خدمات المياه للمجتمعات الضعيفة، والتشجيع على عقد مبادرات محلية لتوفير مثل هذه الخدمات وإدارتها؛
- إصلاح السياسات الزراعية، وإنتاجية المحاصيل الغذائية على أن يؤخذ بالاعتبار النظام البيئي وقيمة المياه؛
- زيادة كفاءة الري برفع متوسط مستوياته الحالية من 50 في المئة تقريباً إلى ما بين 70 و 80 في المئة للتوسع في المناطق المروية بمعدل 50 في المئة، وللتقليل من معدلات العجز المائي في المنطقة العربية وواردتها الغذائية بشكل ملحوظ؛

